مدعوماً بنمو الناتج المحلي للقطاع الخاص

الاقتصاد السعودي غير النفطي ينمو 5.4 في المئة خلال النصف الأول من العام

أظهر تقرير الأداء المالي والاقتصادي للمملكة العربية السعودية، عن النصف الأول من عام 2021 تسجيل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً قدره 5.4% مدعوماً بنمو الناتج المحلي للقطاع الخاص الذي سجل نموًا قدره 7.5%.

وتشير التوقعات إلى تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا نسبته 2.6% خلال العام الحالي 2021 مدفوعًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 4.2%.

وذكر بيان لوزارة المالية السعودية أن النصف الأول من العام 2021 شهد تطورات إيجابية على جانب الإيرادات نتيجة تحسن الأداء الاقتصادي وتنفيذ خطط الإنفاق المستهدفة، وسجل عجز الميزانية خلال النصف الأول من العام 2021م تحسنا ملحوظا بلغ نحو 12 مليار ريال مقارنة بعجز قدره 143 مليار ريال للفترة المماثلة من العام 2020.

ومن المتوقع أن تسجل الميزانية عجزا بنهاية العام يعادل 85 مليار ريال بما يمثل 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي وهو أقل من العجز المقدر في الميزانية والبالغ حوالي 141 مليار ريال 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ذلك استمرارا الجهود الحكومة في تحقيق الضبط المالي وتعزيز القدرة المالية لمواجهة الصدمات المستقبلية.

اقتصاد اقتصاد السعودية الجدعان: 7.5% نمو متوقع للاقتصاد السعودي في 2022

إيرادات النصف الأول

وبلغ إجمالي الإيرادات الفعلية حتى شهر يونيو من العام الحالي 2021 حوالي 453 مليار ريال بارتفاع نسبته 38.9% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق وفي ظل الأداء الفعلي الإيجابي للنصف الأول من العام وكذلك توقع استمرار التحسن في أداء النشاط الاقتصادي، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لكامل العام حوالي 930 مليار ريال بارتفاع نسبته 9.5% مقارنة بالميزانية المعتمدة.

النفقات

وبلغ إجمالي النفقات حتى منتصف العام 2021 م نحو 465 مليار ريال، بانخفاض نسبته 0.9% أي بحوالي 4.4 مليار ريال مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق وبذلك يصل إجمالي ما تم إنفاقه حتى شهر يونيو 47% من إجمالي الميزانية المعتمدة.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات العام 2021 حوالي 1015 مليار ريال بارتفاع نسبته 2.6% عن الميزانية المعتمدة والبالغة نحو 990 مليار ريال وهو ما يشكل 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي ذلك لتعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى نفقات إضافية المواجهة الجائحة على المستوى المحلي وكذلك المنح الدولية، وتبني سياسات أكثر ملائمة في الموازنة بين النمو والاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية، مع استمرار الجهود في رفع كفاءة الإنفاق وزيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص.

وبلغت الاحتياجات التمويلية حتى منتصف العام الحالي نحو 17 مليار ريال لسداد أصل الدين وتمويل عجز الميزانية، وقد تم تمويل هذه الاحتياجات من خلال إصدارات الصكوك والسندات المحلية والدولية ولم يتم استخدام الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي السداد العجز ووفقا لخطة التمويل.

ومن المتوقع أن يصل إجمالي التمويل عن طريق الإصدارات حوالي 124 مليار ريال لتمويل العجز المتوقع به 85 مليار ريال وسداد أصل دين بـ40.4 مليار ريال، وبذلك يبلغ رصيد الدين العام بنهاية العام الحالي حوالي 937 مليار ريال، أي ما نسبته 30.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

الاقتصاد السعودي ينتعش

خلال الاجتماع المئتين لمجلس المديرين التنفيذيين

صندوق النقد العربي يبحث تطورات إستراتيجيته الخمسية خلال الربع الثالث من 2021

عُقدَ أمس الخميس الاجتَماع المئتين لمجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد العربي، برئاسة الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي المدير العام رئيس مجلس الإدارة. استعرض الاجتماع تطورات أنشطة الصندوق، وأهم ما قام به في مجالات عمله المختلفة خلال الربع الثالث من عام 2021، في إطار استراتيجيته الخمسية (2020–2025).

فيما يتعلق بنشاط الإقراض، أحيط المجلس علماً بموقف طلبات القروض التي قدمتها الدول العربية الأعضاء للاستفادة من موارد الصندوق، فضلاً عن متابعة الصندوق لبرامج الإصلاح المتفق عليها والمدعومة بقروض لدعم جهود الدول العربية في تعزيز الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية.

من جانب آخر، تضمن جدول أعمال المجلس استعراضاً لتطورات النشاط الاستثماري للصندوق ومنها نشاط قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأداء المحافظ الاستثمارية، والتطورات في الأسواق المالية العالمية، والإجراءات التي تم اتخاذها لتنفيذ استراتيجية الصندوق في مجال الاستثمار.

كما اطلع المجلس على مبادرات الصندوق لتطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، الذي يأتي ضمن صدارة أولوياته، حيث نظم الصندوق عدد من الفعاليات التشاورية حول أهم المستجدات المتعلقة بالقطاع المالي والمصرفي في ظل تداعيات جائحة كوفيد19–، كما أصدر عدد من الأدلة والمبادئ الإرشادية، منها: دليل إرشادي حول "استراتيجيات تبني وتفعيل استخدام تقنيات السجلات الموزعة وسلسلة الكُتل في الدول العربية".

أيضاً اطلع المجلس الموقر على أنشطة الصندوق بإطار مبادرات الشمول المالي، وتطوير أسواق السندات في الدول العربية، وتعزيز قدرات الدول العربية في مجال استخدامات التقنيات المالية الحديثة، وغيرها من المبادرات.

كذلك استعرض المجلس أنشطة الصندوق في مجال تعزيز التعاون مع المنظمات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية، حيث شارك الصندوق في افتتاح القمة المصرفية العربية الدولية لعام 2021 التي نظمها اتحاد المصارف العربية يوم 24 يونيو 2021، تحت عنوان "استراتيجيات التعافي في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد19–، إضافة إلى المشاركة في المنتدى الدولي لضمان القروض الذي نظمه برنامج "كفالة" في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، يومي 6 و7 سبتمبر 2021، حيث ألقى الصندوق كلمة المتحدث الرئيس في الاجتماع.

في إطار دوره كأمانة فنية لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية واللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، أحيط المجلس علماً بتنظيم الصندوق "عن بُعد"، للاجتماع التشاوري لنواب محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث تم مناقشة خطط التعافي الاقتصادي لمرحلة ما بعد جائحة كورونا في المنطقة العربية، وما يتطلبه الأمر من مراجعة وتقييم للإجراءات المتخذة من قِبَل المصارف المركزية لمواجَهة تداعيات الجائحة. كذلك أحيط المجلس بتنظيم الصندوق لأربعة اجتماعات تمثلت في: اجتماع الدورة الخامسة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث ركز جدول أعمال الدورة على مناقشة موضوعين رئيسين، هما: "دور السياسة الاحترازية الكلية في الأزمات الاقتصادية"، و"مقومات النظام المالي والمصرفي في العقد الجديد"، والاجتماع الرابع عشر لفريق عمل الاستقرار المالي، والاجتماع الثاني عشر للجنة العربية للمعلومات الائتمانية، والاجتماع الثالث والعشرين للجنة العربية لنظم الدفع والتسوية.

تم خلال الاجتماع أيضاً، إحاطة المجلس بأهم التطورات فيما يتعلق بالمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، ومنصة "بنى" التابعة للمؤسسة، التي تضمنت استكمال التوقيع على اتفاقية الربط مع أكبر ثمانية بنوك مصرية تستحوذ معاً على حصة تصل إلى نحو 80 في المائة من السوق المصرفي المصري، وبدء إجراءات ربط البنك المركزي السعودي ليكون ثاني بنك مركزي عربي يرتبط كمشارك مباشر في المنصة بعد البنك المركزي العراقي.

كما تم الإحاطة بإنجاز الصندوق لمرحة التشغيل الكامل للمنظومة التقنية ومراكز البيانات، وورش العمل الفنية التي تم عقدها مع البنوك المهتمة بالمدفوعات الفورية ولديها الجهوزية الفنية لإطلاق هذه الخدمة بكل من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية. في ذات السياق، أحيط المجلس علماً بتنظيم الصندوق ورشة عمل حول أحدث الاتجاهات الخاصة بصناعة المدفوعات عبر الحدود، والدور الحيوي لمنصة "بُنى" للمدفوعات العربية كجسر للربط مع الشركاء التجاريين في القارة الآسيوية. على صعيد متصل، علم المجلس بتوقيع الصندوق مذكرة تفاهم مع شركة "فيزا" العالمية، يتولى بموجبها كل من "فيزا" ومنصة "بُنى" وضع أسس متينة للشراكة والترابط التوافقي بغرض تأمين قنوات إضافية لتحويل الأموال عبر أنظمة الدفع التابعة لهما، بما يعزز نمو وكفاءة المدفوعات بين الدول العربية ومع مختلف الأسواق العالمية.

في إطار دوره كأمانة لمجلس وزراء المالية العرب، أحيط المجلس بأهم التطورات في هذا الصدد متضمناً ذلك إعداد خطابات المجلس الموقر إلى كل من رئيس مجموعة البنك الدولي ومدير عام صندوق النقد الدولي، في إطار الترتيبات لحضور الاجتماعات السنوية القادمة لصندوق النقد والبنك الدوليين، فضلاً عن التحضيرات لعقد المنتدى السادس للمالية العامة المزمع عقده في شهر نوفمبر 2021، والاجتماع السابع لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية، المقرر عقده في شهر يناير 2022.

كما أُحيط المجلس علماً بأحدث إصدارات الصندوق من التقارير والبحوث والنشرات والكتب وأوراق العمل، منذ الاجتماع السابق للمجلس في شهر يونيو 2021.

صندوق النقد العربي

مقارنةً بنفس الشهر من عام 2019

«إياتا»: قطاع الشحن الجوي ينمو 7.7 في المئة خلال أغسطس الماضي

	السوق العالمية	أغسطس ٢٠٢١ (نسبة التغير مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٩)			
	المؤشر	طن الشحن لكل كيلومتر	طن الشحن المتوافر لكل كيلومتر	عامل حمولة البضائع (%، نقطة مئوية)	مستوى عامل حمولة البضائع
السوق الإجمالية	%١٠٠.٠	%٧.٧	%١٢.٣٠	%١٠.٠	%٥٤.٢
أفريقيا	%٢.٠	%٣٩.٤	%٣.٠-	%١١.٠	%٤٣.٠
آسيا والمحيط الهادئ	%٣٢.٦	%٩.٦-	%٢.٦-	%١.٥	%٦٩.٠
أوروبا	%٢٢.٣	%٦.٣	%١٢.٦-	%٢.٩	%٥٠.٥
أمريكا الجنوبية	%٢.٤	%١٣.٢-	%٢٠.٠-	%٣.٢	%٤٠.٤
Middle East	%١٣.٠	%١٥.٥	%٥.٢-	%٢.٤	%٥٢.٦
أمريكا الشمالية	%٢٠.٠	%١٢.٣	%٠.٠	%١.٠	%٤٣.٠

جدول يوضح تفاصيل سوق الشحن الجوي خلال أغسطس 2021

كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) عن أحدث بيانات الشحن الجوي في الأسواق العالمية لشهر أغسطس 2021، والتي أظهرت استمرار النمو القوي على الطلب مع ارتفاع الضغط على السعة.

نظراً لتأثير أزمة كوفيد–19 الاستثنائي على مقارنات النتائج الشهرية بين عامي 2021 و2020، ترجع جميع المقارنات أدناه إلى أغسطس 2019 ما لم يذكر خلاف ذلك، حيث كانت مستويات الطلب ضمن نطاقها الاعتيادي.

• ارتفع الطلب العالمي، الذي يُقاس بطن الشحن لكل كيلومتر، بواقع 7.7 % مقارنة بشهر أغسطس 2019 (8.6 % بالنسبة للعمليات العالمية). وبقي النمو الإجمالي قوياً بالمقارنة مع معدل النمو الوسطي طويل الأمد البالغ حوالي 4.7 %.

• شهدت وتيرة النمو تباطؤاً طفيفاً بالمقارنة مع يوليو، الذي ارتفع الطلب خلاله بنسبة 8.8 % (مقارنة بمستويات ما قبل كوفيد19–).

• توقف انتعاش سعة رحلات الشحن في أغسطس، لتسجل انخفاضاً بنسبة 12.2 % مقارنة بشهر أغسطس 2019 (13.2– % بالنسبة للعمليات العالمية)، بينما تراجعت مستويات السعة بنسبة 1.6 % على أساس شهري لتسجل أكبر انخفاض لها منذ يناير 2021.

وواصلت الظروف الاقتصادية دعمها لنمو قطاع الشحن الجوي، لكن بدرجة أقل بقليل مقارنة بالأشهر السابقة، ما يشير إلى وصول نمو قطاع التصنيع العالمي إلى ذروته:

•وصلت مردودات التصنيع ضمن مؤشرات مديري المشتريات إلى مستوى 51.9 في أغسطس، محققة نمواً على الطلب على المدى القصير في حال تم شحنها جوياً، في تراجع ملموس عن مستواها في يوليو الذي بلغ 54.4.

• يشير مستوى طلبات التصدير الجديدة ضمن مؤشرات مديري المشتريات في أغسطس إلى ملاءمتها للشحن الجوي، بالرغم من تراجع دعمها مقارنة بالأشهر السابقة. واستمر توسع قطاع الشحن الجوي على المستوى العالمي رغم الانكماش في الاقتصادات الناشئة.

• تبقى نسبة المخزون إلى المبيعات منخفضة قبل موسم ذروة الطلب في قطاع التجزئة في نهاية العام. ورغم أن ذلك سينعكس إيجاباً على قطاع الشحن الجوي، لكن القيود المتزايدة على السعة تعرض ذلك للخطر.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال ويلي والش المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي: "حقق الطلب على الشحن الجوي معدلات مرتفعة في شهر أغسطس، بزيادة بنسبة 7.7 % مقارنة بمستويات ما قبل أزمة كوفيد19–. كما تتوقع العديد من المؤشرات الاقتصادية تحقيق معدلات مرتفعة خلال موسم ذروة الطلب في نهاية العام. وفي ظل الانكماش الكبير الذي يشهده قطاع السفر الدولي، انخفض عدد طائرات الركاب التي توفر سعة شحن في حجرات الأمتعة، ما سيفرض تحديات أكبر أمام سلسلة الإمداد، لا سيما مع مواصلة الشركات زيادة الإنتاج".

الأداء الإقليمي لشهر أغسطس

شهدت شركات الطيران في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعاً في أحجام الشحن الجوي الدولي بنسبة 3.0 % خلال شهر أغسطس 2021، بالمقارنة مع الشهر ذاته من عام 2019، لتسجل تباطؤاً في الطلب مقارنة بالشهر الماضي الذي شهد ارتفاعاً بنسبة 4.4 %، حيث تأثر الطلب بتراجع زخم نمو مؤشرات الأنشطة الأساسية في آسيا وازدحام سلاسل التوريد، خصوصاً في الرحلات ضمن آسيا وبين آسيا وأوروبا. وسجلت السعة الدولية انكماشاً كبيراً في المنطقة، حيث تراجعت بنسبة 21.7 % مقارنة بشهر أغسطس 2019.